

الأدلة الرضوية لمتن الدرر البهية في المسائل الفقهية

الكتاب الثاني عشر - كتاب النذر .

إنما يصح إذا ابتغي به وجه ^ا تعالى فلا بد أن يكون قرابة ولا نذر في معصية ^ا و من النذر في المعصية ما فيه مخالفة للتسوية بين الأولاد أو مفاضلة بين الورثة مخالفة لما شرعه ^ا تعالى ومنه النذر على القبور وعلى ما لم يأذن به ^ا و من أوجب على نفسه فعلا لم يشرعه ^ا تعالى لم يجب عليه